# السعدون: الكويت بعيدة عن مواكبة التطورات الاقتصادية المفصلية

## «إذا استمر معدل النمو الحالي للنفقات العامة فستصل إلى 40 مليار دينار بحلول 2030»

## خلال مؤتمر «رساميل» السنوي بعنوان: «الواقع الجديد»

**أكد الدخيل، خلال مؤتمر «رساميل» السنوي بعنوان «الواقع الجديد»، أن أكثر القطاعات تضرراً من جائحة كورونا الأكثر قابلية لتحقيق العوائد بعد عودة الأعمال عند تخطي الأزمة الصحية، وهي بالأخص قطاعات المكاتب وسكن الطلاب والرعاية الصحية، لأنها قطاعات مدعمة بأساس قوي، مستشهداً بارتفاع طفيف في الطلب عليهم.**



من اليمين دخيل الدخيل وعلي الفليج وجاسم السعدون خلال المؤتمر

عقدت شركة رساميل للاستثمار مؤتمرها السنوي الرابع بعنوان الواقع الجديد (The New Normal)، بحضور كل من الخبير الاقتصادي جاسم السعدون، ومدير إدارة الأصول روبرت أسبن، ونائب الرئيس التنفيذي للاستثمارات البديلة دخيل الدخيل. وأدار الحوار نائب الرئيس التنفيذي لعلاقات العملاء في شركة رساميل علي الفليج.

ونظراً للأزمة الصحية التي عصفت بالعالم أجمع، والتي كان لها تبعات اقتصادية ثقيلة على ميزانيات الدول، ومازلنا نعيش واقعها، فقد هدف المؤتمر الى إلقاء الضوء على أبرز المعطيات والمتغيرات التي من شأنها تغيير بيئة الأعمال ونظام الاقتصاد محليا ودوليا.

تحدث السعدون عن اختلاف حالة الاقتصاد العالمي في بداية 2020 مع بداية هذا العام، إذ كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بواقع 3.3 بالمئة، لكن في الواقع انكمش الاقتصاد العالمي بواقع 3.5 بالمئة، ويعتبر ذلك فقدا لسنتين من النمو.

وخلال حديثه عن الشأن الإقليمي والمحلي، بيّن السعدون في حديثه عن متوسط نمو الخليج من عام 2010 – 2020 الذي وصل الى مستوى 2.7 بالمئة، وقارنه بمعدل نمو الاقتصاد الكويتي في تلك الفترة المقدر بمعدل 0.7 بالمئة. وكانت الكويت ثاني أكبر المتضررين خليجيا، إذ انكمش الاقتصاد الكويتي بحدود 8.1 بالمئة في 2020، وذلك يؤشر الى وجود خلل إداري لا إلى نقص في الموارد البشرية والمادية.

وأضاف على ذلك أن مؤشرات أولية تدل على تباعد الكويت عن مواكبة التطورات المفصلية الاقتصادية التي يمرّ بها الإقليم والعالم. وأول ما يدل على ذلك هو نمو النفقات العامة بواقع 6.9 بالمئة في موازنة 2020/2021 بدلا من ترشيدها. وإذا استمرت على هذا النمط فإنّ النفقات العامة ستصل الى 40 مليار دينار بحلول 2030، وذلك يكون بالاستمرار في استنزاف احتياطي الأجيال، إضافة الى الاحتياطي العام. والمؤشر الآخر هو عدم وجود الإدارة القادرة، مبينا عدم استكمال تشكيل الحكومة في ظروف حرجة واستثنائية. وخلال حديثه عن الشأن العالمي، أضاف أنه من المتوقع أن يستمر التفاوت الكبير في معدلات النمو ما بين أهم اقتصاداته في عام 2021، وتتفوق كل من الصين والهند بنمو مرجح بنحو 6 بالمئة للأولى و8 بالمئة للثانية للعقد الجاري، بما يوحي تفوّق حجم الاقتصاد الصيني على الأميركي بحلول عام 2030 الذي من المحتمل أن ينمو بمعدل 2.5 بالمئة، ومع نمو متفوق لنمور آسيا القديمة.

وتحدث آسبن عمّا تبلور من أحداث في الأسواق، خلّفتها أزمة كورونا منذ العام الماضي الى الآن، وعن استمرار بعض المتغيرات لتصبح جزءا من واقعنا الجديد. وشدد على قوة قطاع التكنولوجيا في ظل انتشار التسوق الإلكتروني وإنترنت الأشياء التي كانت موجودة، وتسارعت خلال الأزمة.

ومن أبرز الفرص التي يراها آسبن هي في قطاع الطاقة، والمواد الأساسية والمعادن، نتيجة ما نراه من تغيّرات متسارعة حول السيارات الكهربائية الذكية والتحول نحو الطاقة البديلة، مع استمرار الطلب على الطاقة الكربونية، لكونها لا تزال منافسا قويا من حيث القيمة، وهو ما يجذب المستثمرين لهذه القطاعات مقارنة بالسوق، ولمخاوف ازدياد التضخم في ظل استنفاد البنوك المركزية لحلول مبتكرة للتيسير الكمي والسياسة النقدية، لا سيما الانتعاشة المتوقعة في القريب العاجل، مع تطبيق آليات التطعيم اللقاح في مواجهة انتشار الفيروس وعودة الأسواق الى ما كانت عليه كجزء من الواقع القديم.

وأضاف الدخيل، متحدثاً عن الواقع الجديد في قطاع الاستثمارات البديلة والعقاري، بعد الأزمة والأنماط الجديدة الملموسة في هذين القطاعين، وعن مدى استدامة هذه الأنماط وعن الفرص المتوافرة. وبيّن أن أكثر القطاعات تضررا من الجائحة هي الأكثر قابلية لتحقيق العوائد بعد عودة الأعمال عند تخطي الأزمة الصحية، وهي بالأخص قطاعات المكاتب وسكن الطلاب والرعاية الصحية، لأنها قطاعات مدعمة بأساس قوي، مستشهدا بارتفاع طفيف في الطلب عليها.

أما قطاعا الفنادق والتجزئة، فإن تأثير الواقع الجديد عليها طويل المدى، لكنها أكثر القطاعات التي نتوقع منها الابتكار في إعادة طرح ذاتها للسوق. ومما لا شك فيه، تفوق قطاع الخدمات اللوجستية في الأداء هذا العام، نتيجة للإغلاق وتحوّل العديد من المستهلكين الى التجارة الإلكترونية، إلا أننا نعتقد أن حمّى الطلب على هذا القطاع قد بالغت التقييمات الحالية. وبالحديث عن الاستثمار في الملكية الخاصة، صرح الدخيل بأن الدرس الأبرز من الأزمة هو تهيئة الشركات لتباشر أعمالها إلكترونيا، أو من خلال تيسير أعمالها بإضافة التكنولوجيا لتعزيز الشركة وتمكين موظفيها من مباشرة أعمالهم عن بُعد أو من خلال التسوق الإلكتروني. وتمكّن الفرص في هذه القطاعات وفي الشركات التي تعمل في أي مجال يساهم في هذا التطور كقطاع التكنولوجيا المالية والرعاية الصحية والتعليم وقطاع التجزئة.

وأضاف أن طريقة قيامنا بالأعمال ستتغير حتماً، وهذا من شأنه سينعكس على تركيبة القوى العاملة، وبالتالي استخدامنا لمساحات العقارات، وباعتقادنا أن القطاعات العقارية الأكثر تضرراً من هذه الجائحة هي الفنادق ومراكز التسوق وبيع التجزئة، وهي أكثر القطاعات التي يجب عليها الابتكار وإعادة إنتاج نفسها.

أما القطاعات التي تضررت على المدى القصير، وهي المكاتب وسكن الطلاب ودور الرعاية، فمن المرتقب عودتها الى مستويات ما قبل الأزمة مدعمة على اساس اقتصادي متين. وأخيراً، لا بدّ من توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الأصول لموازنة المخاطر، وأن تكون المحصلة النهائية هي المحافظة على رأس المال وتنميته بما يتناسب مع الأهداف الاستثمارية.

> ضرورة توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الأصول لموازنة المخاطر
> الدخيل

## أخبار الشركات

### «المعادن»: الشركة مستمرة في تنفيذ التزاماتها

قالت شركة المعادن والصناعات التحويلية، بشأن إمهال البلدية للشركة ثلاثة أيام لإزالة مصنعها، إن توصية صدرت من وزير التجارة والصناعة في 25 يناير الماضي بإخلاء موقع الشركة بمنطقة جنوب أمغرة قبل الموعد المتفق عليه، ومن غير توفير المتطلبات للموقع الجديد.

وأوضحت الشركة، أنه لعدم قانونية هذه التوصية ومخالفة عقد التخصيص وقانون الصناعة، أقامت الشركة منازعات قضائية مستعجلة بطلب وقفه، وأخرى موضوعية بطلب إلغائه والتعويض عن الأضرار الناجمة عنه.

ولفتت إلى أن تلك التوصية لن تؤثر على استمرارية الشركة في تنفيذ التزاماتها مع الجهات الحكومية والخاصة المتعاقدة معها، وأنها مستمرة في ممارسة أنشطتها الأخرى من خلال الشركة وشركاتها التابعة.

### «الخليج للتأمين» تنتهي من إجراءات زيادة رأس المال

كشفت شركة مجموعة الخليج للتأمين عن الانتهاء من كل الإجراءات التنظيمية الخاصة بزيادة رأسمال الشركة المصدر والمدفوع إلى 20.124 مليون دينار.

وقالت الشركة، إنها انتهت كذلك من الإجراءات الخاصة بأسهم زيادة رأس المال، ما من شأنه إتاحة التداول على أسهم الزيادة.

وأوضحت الشركة أنه تم الانتهاء من الاكتتاب بتاريخ 14 يناير 2021، وتم الاكتتاب في كامل أسهم الزيادة المصدرة بعدد 14.2 مليون سهم عادي بقيمة إجمالية بلغت 7.1 ملايين دينار شاملاً القيمة الاسمية بمبلغ 1.42 مليون، وعلاوة إصدار بقيمة 5.68 ملايين، مع تسجيل فائض في الاكتتاب تجاوز 772.064 ألف دينار.

### «تحصيلات»: نقل ملكية عقار لتابعة

أفادت شركة تصنيف وتحصيل الأموال بأن إحدى شركاتها التابعة (سي آر سي لتصنيف وتحصيل الأموال) أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، أشارت إلى أنه تم نقل الملكية للعمارة السكنية قسيمة رقم 72 بلوك 8 بإمارة رأس الخيمة، علماً أن مساحة البناية تبلغ 1438.93 متراً مربعاً، مكونة من أراض، و4 أدوار متكررة، فيما تحتوي على 45 وحدة سكنية، بمبلغ إجمالي قدره مليون دينار.

### إيقاف «الرابطة» و«لوجستيك» عن التداول

أعلنت بورصة الكويت أنه سيتم وقف التداول على كل من أسهم شركة كي جي إل لوجستيك (لوجستيك) وشركة رابطة الكويت والخليج للنقل، اعتباراً من أمس إلى حين الإفصاح عن معلومة جوهرية.

### «جي إف إتش»: إلغاء اتفاقية صنع السوق وتوزيع المنحة قراران منفصلان

قالت مجموعة «جي إف إتش» المالية، إن قرار إلغاء اتفاقية صنع السوق وقرار توزيع أسهم منحة على المساهمين هما قراران منفصلان، كل على حدة، وسيتم السير في إجراءات تنفيذ القرارين بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

### «برقان»: المنيفي رئيساً للتخطيط

أفاد بنك برقان بأنه تم تعيين مناف المنيفي رئيساً للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة لدى البنك، بعد موافقة بنك الكويت المركزي اعتباراً من 16 فبراير الجاري.

### «الوطني - مصر» يربح 28.2 مليون دينار

حقق بنك الكويت الوطني - مصر (عضو مجموعة بنك الكويت الوطني) أرباحاً صافية بلغت 1.44 مليار جنيه مصري بما يعادل 28.2 مليون دينار في عام 2020، مقابل 2.16 مليار جنيه ما يعادل 39.6 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2019، بمعدل تراجع بلغ 33.4 في المئة.

### «الوطني»: بهبهاني للتخطيط وجورج للتدقيق

ذكر بنك الكويت الوطني، أن دلال بهبهاني شغلت وظيفة رئيس وحدة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، في حين شغل توماس جورج منصب رئيس مجموعة التدقيق الداخلي اعتباراً من 16 فبراير الجاري بعد استلام موافقة بنك الكويت المركزي.

# استقرار مؤشرات البورصة الرئيسية والسيولة تتراجع إلى 38.8 مليون دينار

علي العنزي

عادت مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية إلى استقرارها، الذي بدأته هذا الأسبوع، وبعد جلسة واحدة من المكاسب، تعود المؤشرات وتستقر حيث أقفل مؤشر السوق العام على ارتفاع محدود جداً كان 0.01 نقطة، ليبقى على مستواه السابق عند 5727.21 نقطة بسيولة متراجعة قياساً على سيولة، أمس، الكبيرة التي تجاوزت 60 مليون دينار أو معدل السيولة في هذا العام، الذي يبلغ 43.9 مليوناً، إذ كانت سيولة أمس 38.8 مليون دينار تداولت 300.2 مليون سهم من خلال 10118 صفقة.

وتم تداول 139 سهماً ربح منها 41 وخسر 70 بينما استقر 28 دون تغير، واستقر مؤشر السوق الأول على مكاسب أفضل من السوق العام، وأخرجه من المنطقة الحمراء، إذ أقفل رابحاً نسبة 0.09 في المئة تعادل 5.71 نقاط ليقفل على مستوى 6256.58 نقطة بسيولة جيدة بلغت 23.6 مليون دينار تداولت 76.5 مليون سهم عبر 3785 صفقة، وربحت 6 أسهم فقط في الأول بينما خسر 12 واستقرت 7 دون تغير.

وخسر مؤشر "رئيسي 50" بنسبة واضحة كانت حوالي ربع نقطة مئوية تساوي 11.83 نقطة ليقفل على مستوى 4856.15 نقطة بسيولة متراجعة وبعد انتقال أسهم تشغيلية إلى "الأول"، إذ استقرت أمس، حول 10.9 ملايين دينار تداولت 161 مليون سهم وربح 13 سهماً في رئيسي 50 مقابل خسارة 24 سهماً واستقرار 9 أسهم دون تغير.

### تباين في أداء الأسهم

سجلت الأسهم القيادية والأسهم الأفضل من حيث السيولة أداء متباينا إذ استطاع الوطني وأهلي متحد أن يسجلا ارتفاعاً مقابل تراجع بيتك والامتياز وبرقان ومشاريع واستقرار أسهم زين وأجيليتي ليبقى مؤشر السوق الأول محايداً بأفضلية صغيرة، بينما في المقابل استطاع سهم أرزان أن يستمر بصدارة الأسهم من حيث النشاط والسيولة ويربح 2.8 في المئة تلاه أمس سهما مستثمرون ورماية.

وخسرت بعض الأسهم المضاربية الصغيرة والتي تعاني من سرعة جني الأرباح عليها وبنسب محدود وكان أبرزها أسهم المدينة وآن وتراجع أيضاً أسهم أعيان وإيفا فنادق والأولى وبتروغلف لينتهي مؤشر "رئيسي 50" إلى خسارة واضحة وتقفل المؤشرات على تباين أيضاً.

خليجياً، استقر مؤشر السوق السعودي الرئيسي على تراجع نتيجة جني الأرباح بعد ارتفاعات متواصلة بأكثر من 5 في المئة، بينما خسر مؤشر قطر أكثر من نقطة مئوية.

وتراجعت أسواق أبوظبي ودبي وكان اللون الأخضر من نصيب أسواق الكويت والبحرين وعمان، واستطاعت أسعار النفط أن تسجل مستوى فوق 64 دولاراً لمزيج برنت تسليم أبريل المقبل وهو الأعلى خلال 12 شهراً ماضية.




# «زين» أفضل مشغل اتصالات في الكويت لعام 2020 للمرة التاسعة ضمن مؤشر «سيرڤس هيرو» لقياس جودة الخدمة

منحت مؤسسة "سيرڤس هيرو" - المؤشر الوحيد في العالم العربي لقياس جودة الخدمة معتمداً 100 في المئة على أصوات المستهلكين – شركة زين الكويت المركز الأول على مستوى قطاع الاتصالات المتنقلة في دولة الكويت للمرة التاسعة في فئة "أفضل مشغّل اتصالات" عن العام الماضي 2020، وذلك على هامش الحفل الافتراضي الذي أقيم عبر تقنية الاتصال المرئي للتقيّد بالاشتراطات الصحية التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

وذكرت الشركة، في بيان صحافي، أن حصولها على هذه الجائزة المرموقة للمرة التاسعة جاء ليعكس المركز الريادي الذي تتمتع به على مستوى قطاعات الاتصالات المتنقلة والخدمات الرقمية في السوق الكويتي، ولتسليط الضوء على تميّزها في التفوق على توقعات عملائها بالشكل الذي يرضي طموحاتهم ورغباتهم، وسعيها المستمر في تعزيز حزمة خدماتها وحلولها المُبتكرة وعروضها التنافسية لخدمة قاعدة عملائها التي تُعتبر الأكبر في الكويت، والتي أحرزت فيها تقدّماً كبيراً على مستوى التحول الرقمي.

ومنحت لجنة التحكيم "زين" المركز الأول في فئة قطاع الاتصالات، لنجاحها في تحقيق أعلى معدلات رضا العملاء عن جودة وكفاءة الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها، لتتصدر قائمة الشركات المتنافسة، وهو الأمر الذي تعتبره الشركة بمنزلة شهادة تقدير خاصة تثبت مدى التزامها وحرصها على مستوى الخدمات التي تقدمها لعملائها.

وأكدت "زين" أن حصولها على هذه الجائزة – والتي حصدتها اعتماداً على أصوات العملاء والمستهلكين – يعكس مدى حرصها على تعزيز ريادتها في السوق الكويتي، خصوصا أنه قد تم تقييمها على أساس ما تقدمه من جودة الخدمات وما تتمتع به من الريادة والامتياز في خدمة العملاء، وبناءً على ثقة عملائها بجودة خدماتها، اعتماداً على نتائج تصويت المستهلكين في الكويت.

وفي أواخر العام الماضي، حصدت "زين" جائزة "أسرع إنترنت منزلي في الكويت" عن الربعين الأول والثاني من عام 2020 من Ookla Speedtest، الشركة الرائدة عالمياً والأكثر شفافيةً في تطبيقات اختبار وتحليل سرعات شبكات الإنترنت حول العالم، وهي الجائزة التي عكست جهودها في تقديم شبكة 5G الأكبر والأقوى في الكويت، وذلك مُنذ تفرّدها في يونيو 2019 بإطلاقها التجاري لتكنولوجيا الجيل الخامس كأول شركة تطرح هذه التقنية المتطورة في الخليج عبر السوق الكويتي وبتغطية شاملة لكل مناطق البلاد، حيث نجحت في تصميم وبناء أول شبكة كاملة لخدمات الجيل الخامس مع توفير بنية تحتية وفق أفضل المعايير الدولية، مما شكّل نقلة نوعية في تطوير قطاع الاتصالات في الدولة والمنطقة.

وقامت "سيرڤس هيرو" بتصميم آلية فريدة من نوعها لجمع تقييمات العملاء بما يتعلق بمعايير الخدمة، والتي تتميز بقوتها الاحصائية بالنسبة لحجم العينة، وتمثيلها للشريحة السكانية ودقتها، حيث يعكس المؤشّر رأي العملاء بشكل دوري سنوي اعتماداً على العديد من العوامل مثل حجم العينة الاحصائية، وأبعاد الخدمة المُقاسة، وغيرها الكثير.

# الكويت تشهد أكبر انخفاض في المؤشر العام لرضا العملاء منذ 2010 بنسبة 6%

أطلقت "سيرڤس هيرو"، قائمة مزودي الخدمات الأفضل أداءً في البلاد، وذلك خلال حفل الجوائز السنوي لعام 2020، الذي أقيم افتراضياً، وإلى جانب الفائزين على مستوى الدول، تم ترشيح أفضل ثلاث علامات تجارية للجوائز عبر القطاعات الـ16 على مؤشر رضا العملاء الخاص بـ"سيرڤس هيرو"، في إطار جهودها لتعزيز ثقافة التميز في الخدمة، حيث تزدهر العلامات التجارية والعملاء.

وفي كلمتها الترحيبية بالمشاركين خلال حفل توزيع الجوائز الافتراضي، استعرضت فاتن أبوغزالة، رئيسة "سيرڤس هيرو"، التحولات التي شهدتها العديد من جوانب الحياة خلال 2020، في ظل جائحة "كورونا"، مشيرة إلى أن قدرة المنشآت والعلامات التجارية على تقديم أفضل تجربة للعملاء رغم التحديات الراهنة هي ما سيمكنها من الصمود خلال فترة عدم اليقين الحالية غير المسبوقة.

وأوضحت أبوغزالة أن حقائق السوق الجديدة وسلوكيات المستهلكين الناجمة عن الجائحة العالمية أبرزت أهمية ولاء العملاء في استمرارية وازدهار الأعمال بشكلٍ عام.

وأشارت إلى أن "المنشآت التجارية شهدت اضطراباتٍ غير مسبوقةٍ خلال عام 2020 -الذي يعد عام الجائحة- أدت إلى تغيير سلوك المستهلكين بشكلٍ جذري. كذلك، تحدّت الجائحة نماذج التشغيل الخاصة بتلك المنشآت، ووضعت قدراتهم والتزامهم برضا العملاء لأكبر اختبار على الإطلاق.

وأضافت "بحكم أن جاذبية العلامة التجارية تلعب دوراً مهماً خلال الأزمات، فإن العلامات التجارية التي تعزز ثقافة التميز، وتركز على ترسيخ ولاء عملائها تتمتع باحتمال البقاء والازدهار عند عودة الأمور لطبيعتها. وفي حين تميزت بعض الشركات بالمرونة والتكيف السريع مع المتغيرات، واستجابت لاحتياجات وتوقعات العملاء الجدد، اتسم أداء شركاتٍ أخرى بالبطء أو التردد في اتخاذ القرار، كما يتضح من الانخفاض الكبير في رضا العملاء في الكويت".

وعلى مدار العام الماضي، شهدت الكويت انخفاضاً ملموساً بنسبة 6 في المئة على المستوى الوطني من حيث رضا العملاء، لتسجل أكبر انخفاضٍ منذ عام 2010، من 75.1 في عام 2019 إلى 70.6 في 2020 على مقياس من 100 نقطة. ويؤدي انخفاض مستوى الرضا بطبيعة الحال إلى انخفاض جاذبية العلامة التجارية والولاء لها ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستهلاك بشكلٍ عام، علماً أن قطاعات الخدمات المدرجة في مؤشر رضا العملاء تمثل 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بقيمة تبلغ 3.2 مليارات دينار.

فاتن أبوغزالة